مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أحمده سبحانه أن يَسَّرَ إنجاز هذا الجامع، الذي كان فكرة في الذهن، ثم تحول - بفضله ﷻ - إلى وجود.

وأحمده سبحانه، أن هذا الكتاب قد لاقى قبولاً واستحساناً ممن وصل إلى أيديهم، فأثنى عليه طلاب العلم، إذ وجدوا فيه بغيتهم، وأثنى عليه العلماء وهم أقدر على معرفة قيمة العمل، وتقدير الجهد المبذول، الذي لا يقاس بعدد المجلدات، وإنما يقاس بما تحمله الصفحات والأسطر بل والكلمات من صبر على العمل، والتعامل في هذا الميدان إنما يكون مع الكلمة والحرف، بل والفتحة والكسرة.

وأحمده تعالى ثالثاً - وله الحمد كله دائماً - أن ظهور هذا الجامع - وهو أول جامع يطبع لكامل الصحيحين بحسب ما أعلم - قد شجع المختصين والعاملين في ميدان العلم على تحقيق بعض المخطوطات لجوامع الصحيحين، مما كنت أشرت إليه في مقدمته عن هذه المخطوطات:

حيث صدر بعد أربع سنوات كتاب «الجمع بين الصحيحين» للإمام محمد بن فتوح الحميدي، بتحقيق الدكتور علي حسين البواب[١].

ثم صدر بعد ذلك بأشهر كتاب «الجمع بين الصحيحين» للإمام عبد الحق الإشبيلي، بعناية الأستاذ حمد بن محمد الغماس[٢].

وربما ظهرت أعمال أخرى من الجوامع التي لم تحقق بعد..

وهذا ما يجعلني على طمع أن أكون في عداد من يعنيهم قوله ﷺ: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده..).

وبعد:

فإني بعد ظهور الطبعة الأولىٰ من هذا الكتاب، رأيت أنه لا بد من مراجعة متأنية

---

(١) صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عن دار ابن حزم عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢) صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عن دار المحقق عام ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

للعمل، تتناسب مع مكانة الموضوع، عملاً على استدراك رواية أو تصحيح سهو.. وأخذاً بمنهج الإسلام في إحسان العمل.

وهكذا بدأت العمل مرة أخرى.. لضبط النصوص حديثاً حديثاً على الأصلين: صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم.

وقد سبق ذلك عملي في جمع «زوائد السنن على الصحيحين[١]»، ليتيح لي مقارنة أخرى بين النصوص، مما أفاد في المراجعة إفادة جيدة.

ثم شرعت في تحقيق كتاب «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض، ليكون رافداً من الروافد في المراجعة المذكورة، وقد كانت الفائدة منه كبيرة وبخاصة في بعض الحواشي والتعليقات، التي سيجدها القارئ في أماكنها.

ولما صدر كتاب «الجمع بين الصحيحين» للحميدي ـ وهو الكتاب الذي اكتسب شهرة واسعة في هذا الميدان ـ سارعتُ إلى القيام بالمقارنة بين ما جاء فيه، وبين عملي في «الجامع بين الصحيحين».. لعلي أعثر على رواية لم أسجلها.. وكان عملاً شاقاً بسبب الاختلاف بين طريقتي الجمعين. وقد استغرق ذلك وقتاً غير قصير.

ولم يكن في هذه المقارنة كبير فائدة، من حيث الغاية التي قصدت إليها[٢].

---

(١) كتاب «زوائد السنن على الصحيحين» صدرت طبعته الأولى ١٤١٨هـ عن دار القلم بدمشق، ودار النفائس في الرياض، في سبعة أجزاء، ويحتوي على سنن أبي داود، والترمذي والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، مع بيان الصحيح والضعيف منها.

(٢) وكانت الفائدة لي من هذه المقارنة في أمر آخر، وهو التعرف على جمع الحميدي، مما يستحق أن يكون نواة لدراسة تقدم عن هذا الجامع، وقد أشار محققه أنه بحاجة إلى هذه الدراسة لتعطي الصورة الصحيحة عنه.

ويحسن بي أن أضع بين يدي القارئ بعض هذه الملاحظات التي وقفت عليها.

١ ـ نقص أحاديث ـ وليس روايات ـ في المسانيد الآتية: عثمان، ومعاوية، وميمونة، وأنس، وأبي سعيد، وابن عباس، وابن مسعود، وأبي موسى، وعبادة، وزيد، ورافع.. وغيرهم ﷺ.

٢ ـ دمج الروايات مع بعضها وإخراجها وكأنها رواية واحدة في بعض الأماكن.

٣ ـ عدم الالتزام بلفظ البخاري.

٤ ـ إيراد روايات معلقة دون الإشارة إليها في أكثر من خمسة وعشرين موضعاً، وعدم إشارة المحقق إليها أيضاً.

٥ ـ نقص روايات تستقل بمعنى لا يوجد في الأصل في أكثر من ستين موضعاً.

٦ ـ نقص الصفحات ٧٤ ـ ٩١ من الجزء الثاني وهي في مسند ابن عباس، ليحل مكانها أحاديث من مسند أبي هريرة، وهو خطأ تقع مسؤوليته على الناشر.

كل هذا يجعل الحاجة ملحة لقيام المحقق ـ حفظه الله ـ بتدارك هذه الأمور وغيرها في طبعة =

تلك هي بعض الجهود التي سبقت هذه المراجعة، وكلها تصب في الموضوع نفسه، ثم كانت المراجعة المشار إليها. وقد كانت الفائدة كبيرة كبيرة من حيث الاطمئنان إلى إحسان العمل وسلامته، بحيث أصبح هذا الجمع لا يغفل كلمة فما فوقها تفيد حكماً أو ترشد إلى فائدة، وذلك في حدود ما يسره الله تعالى لي من الفهم.

هذا ما يتعلق بنصوص الأحاديث.

أما ما يتعلق بشرحها، فقد تم استكمال شرح الكلمات التي يتوقف فهم النص على بيان معناها.

وهناك أمران آخران يحسن الإشارة إليهما:

أما الأول: فهو التوسع في ذكر الإحالات على الأحاديث، بحيث ـ وبقدر الطاقة ـ تكون الإحالات على الحديث في كل مكان يتوقع وجوده فيه. الأمر الذي يخدم الباحث، ويسهل وصوله إلى مطلوبه.

وأما الثاني: فهو بيان أطراف الحديث إذا جاء في أكثر من مكان في هذا الجامع، ليسهل وقوف القارئ على جميع تلك الأطراف.

هذا ما أقدمه في الطبعة الثانية لهذا الجامع، وذلك بعض ما بذل في سبيلها من جهد، ولعلي أكون بذلك قد وفيت هذا الكتاب بعض حقه، وهو ما أعان الله عليه، معتذراً عن تقصيري، راجياً العفو والمثوبة من الله تعالى، ودعوة صالحة من قارئ كريم.

وقبل أن أختم مقدمتي هذه، يحسن بي أن أعطي فكرة موجزة عن مشروع «تقريب السنة المطهرة» الذي أصبح هذا الكتاب حلقة من حلقاته.

«مشروع تقريب السنة المطهرة»

إن ميدان العمل في هذا المشروع «الكتب التسعة» وهي:

١ ـ موطأ الإمام مالك.

٢ ـ مسند الإمام أحمد.

٣ ـ الجامع الصحيح للإمام البخاري.

٤ ـ الجامع الصحيح للإمام مسلم.

٥ ـ سنن أبي داود.

٦ ـ سنن الترمذي.

= قادمة، حتى يكون للكتاب ما يتناسب مع مكانته من التحقيق والضبط.

٧ ـ سنن النسائي.

٨ ـ سنن ابن ماجه.

٩ ـ سنن الدارمي.

وأما الهدف منه فهو حذف المكرر من الأحاديث، وجمع أطراف الحديث ورواياته في مكان واحد الأمر الذي يوفر الوقت ويسهل الوقوف على الموضوع المطلوب في مكان واحد.

وأما لماذا الكتب التسعة؟

فهو لأنها تلبي حاجة العلماء وطلاب العلم وعامة النّاس، وأما ما وراءها من الكتب فإنما يحتاج إليه المتخصصون والمجتهدون..

وعندما ننظر في قائمة هذه الكتب ـ التسعة ـ نجد فيها ما أجمعت الأمة على صحته، أو ما اتفقت على تقديمه على غيره، وليس هناك مجموعة أخرى من كتب الحديث تحمل هذه المواصفات.

وقد توفرت العناية من الحفاظ وعلماء الحديث على «ستة» منها، وجعلوها مقدمة على غيرها، وهي التي أشار إليها صاحب «الرسالة المستطرفة» بقوله:

«فمنها ـ أي كتب الحديث ـ ما ينبغي لطالب العلم البدء به، وهو أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها. وهي ستة: صحيح الإمام (البخاري)، وصحيح الإمام (مسلم) وسنن (أبي داود)، وجامع (الترمذي) وسنن (النسائي)، وسنن (ابن ماجه)[١].

وقال الإمام ابن الأثير في مقدمته لجامع الأصول:

«هي أم كتب الحديث وأشهرها في أيدي الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام، ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى وعندهم الموقف»[٢].

هذا ما جاء بشان الموطأ والكتب الستة.

فإذا أضفنا إليها «المسند» الذي يعد أكبر مرجع في كتب السنة، وهو ديوان الإسلام، والذي يقول عنه جامعه الإمام أحمد:

«هذا الكتاب جمعته وأتقنته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألفاً، فما اختلف

---

(١) الرسالة المستطرفة للعلامة محمّد بن جعفر الكتاني (ص١٠).

(٢) من المعلوم أن ابن الأثير جعل (الموطأ) سادس الكتب بدلاً من سنن ابن ماجه.

فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة»[١].

أقول: فإذا أضفنا «الموطأ» و«الكتب الستة» إلى «المسند» ـ وهذه صفته ـ وإلى «سنن الدارمي» كنا أمام معين من العلم لا ينضب.

* * *

وقد سلكت في إعداد هذا المشروع وإخراجه الطريقة المدرسية. كما هي طريقة سلفنا الصالح، حيث يؤلف العالم عدداً من الكتب في الفن الواحد، الأول للمبتدئين، والثاني لمن بعدهم، والثالث للعلماء.. وهذا ما فعله الإمام الغزالي في كتبه الفقهية «الخلاصة والوجير، والوسيط، والبسيط» وما فعله ابن قدامة في «العمدة المقنع، والكافي والمغني» وغيرهم كثير..

ووفقاً لهذه الطريقة، تم ـ والحمد لله ـ إخراج المشروع في ثلاثة كتب:

الأول: «الجامع بين الصحيحين» وهو هذا الكتاب.

والثاني: «زوائد السنن على الصحيحين» ويجمع السنن الخمسة السابق ذكرها.

والثالث: «زوائد الموطأ والمسند على الكتب الستة».

وهذه الكتب الثلاثة تم إعدادها وإخراجها وفق ترتيب واحد وتقسيم واحد. وكل مقصد أو كتاب أو فصل أو باب.. يحمل رقمه ذاته في الكتب الثلاثة.. الأمر الذي يساعد الباحث في الوصول إلى مقصده في أقصر وقت.

وكلمة «زوائد» التي جاءت في عنواني الكتابين الثاني والثالث لا تعبر عن الحقيقة. فكتاب «زوائد السنن على الصحيحين» يضم بين دفتيه جميع أحاديث هذه السنن، أما ما كان زائداً فقد ذكر نصه وأما الأحاديث المخرجة في الصحيحين، فقد ذكرت أرقامها مع أسماء رواتها لمن أحب الرجوع إليها.

وكذلك كتاب «زوائد الموطأ والمسند على الكتب الستة» فإنه يضم بين دفتيه جميع أحاديث الموطأ، وجميع أحاديث المسند، أما ما كان زائد على الكتب الستة فقد ذكر بنصه، وأما ما كان مخرجاً في الصحيحين أو السنن فإنه يذكر رقمه واسم راويه لمن أحب الرجوع إليه.

وهو مسلك جديد في إعداد الزوائد لم أسبق إليه بحسب علمي، وهو ـ في الوقت نفسه ـ توثيق للعمل وضبط له.

* * *

(١) المصعد الأحمد للحافظ ابن الجوزي.

أما فائدة هذا المشروع فيكفي لبيانها أن أضع بين الأيدي الإحصائية التالية:

١ ـ مجموع أحاديث الصحيحين (١٠٥٩٦) ومجموع أحاديث «الجامع بين الصحيحين» (٣٨٩٦) حديثاً، ومجموع مجلدات الصحيحين (٨) من القطع الكبير، وعدد مجلدات «الجامع بين الصحيحين» (٤) من القطع المتوسط.

٢ ـ ومجموع أحاديث السنن الخمسة (٢٢٨٤٨) ومجموع أحاديث «زوائد السنن» (٧٦٨٨)، ومجموع مجلدات السنن (٢٨) ومجموع مجلدات الزوائد (٧).

٣ ـ ومجموع أحاديث المسند (٢٧٦٤٧) وعدد أحاديث الموطأ (١٨٩١) حديثاً، وأما عدد أحاديث «زوائد الموطأ» و«المسند» فهو (٣٧٥٣) حديثاً.

إن مجموع أحاديث الكتب التسعة (٦٢٩٣٧) ومجموعها في مشروعنا (١٦٢٩٠) وواضح أن الرقم الثاني يعادل ربع الرقم الأول مع زيادة قليلة.

وهذا يعني أن قراءة أحاديث موضوع ما، من خلال هذا المشروع يستغرق ربع الوقت الذي يستغرقه الرجوع إليه في الكتب الأصلية.

هذا بغض النظر عن الوقت الذي يصرف للتفتيش عن أماكن وجودها.. وهو وقت غير قليل يعرفه الباحثون.

إنه التوفير للوقت والجهد.. والمساحة على أرفف المكتبات، وهذه الفوائد وغيرها قلما تجدها في عمل آخر.

* * *

ويصب في هذا المشروع رافدان:

الأول: زوائد السنن الكبرى للبيهقي على الكتب الستة: هذا الكتاب وهو قريب في حجمه من مسند الإمام أحمد، يسَّر الله استخراج زوائده على الكتب الستة. وقد أخرج بالترتيب نفسه الذي سبق الحديث عنه، مما يساعد الباحث على الوصول إلى مقصده بسهولة ويسر. وقد أضحى يتعامل مع ثلاثة مجلدات بدلاً من أحد عشر مجلداً من القطع الكبير.

الثاني: الوافي بما في الصحيحين: وهذا الكتاب أعد لحفظة كتاب الله تعالى الذين يرغبون في حفظ الصحيحين، وقد استخرج هذا الكتاب من «الجامع بين الصحيحين» بعد حذف المعاني المكررة فعندما ـ مثلاً ـ يكون بين أيدينا حديثان نصهما واحد، أو معناهما واحد، أحدهما من رواية صحابي، والآخر من رواية صحابي آخر. فقد اكتفيت بذكر أحدهما. وهكذا جاء «الوافي» وافياً بالمعاني التي وردت في الصحيحين.

وهو مفيد لمن أراد دراسة الصحيحين بعيداً عن تعدد الروايات، إذا كان من غير ذوي الاختصاص.

هذا ما يسر الله تعالى إنجازه ـ بفضله وكرمه ـ راجياً منه تعالى القبول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبينا وحبيبنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

غرّة المحرم ١٤٣١هـ
٢٠٠٩/١٢/١٨م

وكتبه
صالح أحمد الشامي